

قوة الإنسانية
مجلس مندوبي الحركة الدولية
للصليب الأحمر والهلال الأحمر
٨ ديسمبر ٢٠١٩، جنيف



AR

CD/19/7.2
الأصل: بالإنجليزية
للاطلاع

مجلس مندوبي الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر

جنيف، سويسرا
٨ ديسمبر ٢٠١٩

تعزيز التنسيق والتعاون بين مكونات الحركة

تقرير مرحلي

وثيقة من إعداد
اللجنة الدولية للصليب الأحمر
والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر

جنيف في أكتوبر ٢٠١٩

١ - مقدمة

يُمكن الهدف الأساسي لمبادرة التنسيق والتعاون بين مكونات الحركة (التنسيق والتعاون) التي أطلقتها مجلس المندوبين في عام ٢٠١٣ في تشجيع تحسين التنسيق والتعاون داخل الحركة بغرض مساعدتها على تلبية الاحتياجات الإنسانية المتغيرة بفعالية أكبر في جميع أنحاء العالم. وإذ يقر هذا التقرير بأن العملية هي التزام طويل الأجل مع زيادة عمليات الاستجابة المنسقة زيادةً تدريجيةً، يهدف إلى تسليط الضوء على الإنجازات المحققة خلال الفترة قيد الاستعراض (٢٠١٩-٢٠١٧)، مع الإشارة أيضاً إلى تحديات التنسيق التي واجهتها كحركة وضرورة استمرار الالتزام بتحقيق رؤية مبادرة التنسيق والتعاون تحقيقاً كاملاً.

منشأ المبادرة. ركز القرار الأول الصادر في عام ٢٠١٣ على إنشاء آليات لتعزيز دور القيادة والتنسيق، بما في ذلك قدرات الجمعيات الوطنية في بلدانها، ورفع مستوى التأهب الميداني للحركة، والاستجابة والتعافي عن طريق خطط وأدوات تشغيلية أفضل تنسيقاً وانسجاماً، وتعزيز الاتصالات الجيدة والتنسيق، واستكشاف نهج جديدة لحشد الموارد على مستوى الحركة من أجل العمليات الواسعة النطاق. وكانت خطة العمل في عام ٢٠١٥ أشمل من ناحية النطاق، إذ ضمت مجموعة من الإجراءات، بدءاً بالتدريب ووضع أدوات، وبناء القدرات القيادية للجمعيات الوطنية، وإعداد مجموعة أدوات على شبكة الإنترنت، وتشجيع استخدام أدوات التنسيق في الحركة، واستحداث أدوات اتصال مشتركة، وضمان نهج متناسك وتكميلي لحشد الموارد، واستكشاف وسائل لتعزيز المساواة والامتنال.

وضع المبادرة الحالي

في فترة التنفيذ الحالية ٢٠١٨-٢٠١٩، كان الهدف هو تركيز أنشطة التنسيق والتعاون في مجالات قليلة تُعتبر تحويلية ربما بالنسبة إلى الحركة- زيادة استخدام أدوات الحركة وآلياتها وتحسين التوعية بالتنسيق والتعاون وزيادة مواءمة وتحقيق التشغيل المتبادل في مجال الخدمات اللوجستية والآليات الأمنية وآليات الاستنفار، ومواءمة حشد الموارد. ورغم أنه كان اختياراً متعمداً للحد من عدد الأولويات والتركيز على إجراءات تحويلية إضافية، يشارك عدد أقل من الجمعيات الوطنية في هذا الصدد، ربما بسبب تصور البعض أن الأنشطة تركز كثيراً على المكونات الدولية للحركة. ومع ذلك، أُحرز تقدم كبير، خاصة فيما يتعلق بمواءمة النظم. وبالالتزام المستمر، أصبحت هذه المكاسب واضحة في العمليات، إذ أننا نضمن سرعة الاستجابة الجماعية للحركة ونعزز وفاء الحركة بالتزامها في إطار الصفقة الكبرى بزيادة الكفاءات في العمليات إلى أقصى حد من خلال تقليص ازدواجية الإدارة والتكاليف الأخرى.

وعموماً وفي حالات الطوارئ الجديدة أو ارتفاع عدد الأزمات التي طال أمدها، يستمر حسن التنسيق بين مكونات الحركة على المستوى القطري والإقليمي وعلى مستوى المقر. وعلى سبيل المثال، تدمج عمليات واسعة النطاق تُنفَّذ في إندونيسيا (الزلازل وأمواج التسونامي) وموزامبيق (الأعاصير المدارية) عناصر تكامل تقني وتشغيلي بين شركاء الحركة، فيما يُتَّبَع نهج مشترك بالكامل بشأن تفشي فيروس إيبولا في جمهورية الكونغو الديمقراطية الذي انتشر انطلاقاً من مناطق غير متضررة من نزاعات مسلحة وصولاً إلى مناطق متضررة من نزاعات مسلحة. وأعدت أيضاً العمليات الأخيرة في الكاميرون (ترحال السكان)، وإثيوبيا (ترحال السكان)، وأفغانستان (الجفاف والسيول العارمة)، والعمليات في سوريا بطريقة منسقة جيداً. ويستمر التنسيق الجيد في ظل نزاعات مسلحة طال أمدها مثل اليمن وأوكرانيا.

وفي الأماكن التي يساهم فيها توزيع المساعدات الإنسانية في إثارة التوتر السياسي مثل فنزويلا، يمكن أن يصعب تحقيق التنسيق الفعال بين مكونات الحركة. وفي مثل هذه السياقات، يستلزم التنسيق الناجح أن تبذل القيادة جهوداً إضافية لضمان تنفيذ العمل الإنساني القائم على المبادئ وحل المسائل وفرض الخلافات في الوقت المناسب حتى يتسنى تلبية احتياجات الفئات الأكثر ضعفاً على نحو فعال.

وسيتبين هذا التقرير أيضاً كيف ساهم التنسيق والتعاون في تغيير العقليات نحو مزيدٍ من الانفتاح على التنسيق في كل الحركة. ولقد أثر ما يُسمى بـ"روح التنسيق والتعاون" تأثيراً إيجابياً في مجموعة من المجالات التي تتخطى نطاق خطة عمل تعزيز التنسيق والتعاون بين مكونات الحركة- من برامج التحويلات النقدية إلى مشاركة المجتمعات المحلية والمساءلة والهجرة والنزوح الداخلي والعلاقات

المدنية/العسكرية، فضلاً عن المساهمة في استعداد جديد للاضطلاع على نحو مشترك بأنشطة المناصرة والتمثيل تجاه الجهات المانحة والحكومات. وهذا التغيير الشامل في العقلية لا يقل أهمية عن الإنجازات التقنية.

٢- الإنجازات التشغيلية

إذ نعترف بأنه غالباً ما يُشار إلى التحديات أكثر مما يُشار إلى النجاح، ما زلنا نلاحظ إشارات مشجعة للغاية من الميدان تثبت أن التنسيق التشغيلي الفعال أصبح بشكل متزايد القاعدة وليس الاستثناء، حسبما تبينه الأمثلة المذكورة أعلاه. ويجري الحوار على المستوى الاستراتيجي خلال فترات منتظمة. ويطلق مكونا الحركة الدوليان نداءات إلى الجهات المانحة. وفي بعض الحالات، تصدر نبرات سردية مشتركة ومحددة لإظهار تقييم الاحتياجات المشترك والنهج المشترك من أجل دعم الاستجابة المحلية للجمعية الوطنية المعنية.

التصدي لفيروس إيبولا في جمهورية الكونغو الديمقراطية: نهج عملي للتنسيق

في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يشكل التواصل والالتزام بالتنسيق بين الصليب الأحمر لجمهورية الكونغو الديمقراطية والاتحاد الدولي واللجنة الدولية وشركاء الحركة الآخرين عوامل داعمة أساسية لعملية المواجهة الجماعية المعقدة لتفشي فيروس إيبولا في محافظتي كيفو الشمالية وإيتوري. وأدى العمل المكثف على المستويات القطرية والإقليمية وعلى مستوى المقر إلى تكامل في الوظائف وإلى ثقةٍ قلّ نظيرها من قبل. وهذه نتيجة مشجعة لأن تفشي الوباء، في منطقة نزاع هشة للغاية، فرض تحديات إضافية على التنسيق. وفي هذا السياق، تم الاتفاق على أن تعمل اللجنة الدولية بصفتها قائدة المسائل التشغيلية والأمنية بينما يتولى الاتحاد الدولي القيادة التقنية لعملية التصدي لفيروس إيبولا من أجل دعم الصليب الأحمر لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وتلقى هذا الهيكل غير المسبوق الدعم من استمرار استخدام آلية تمويل ممثلة في إصدار "نداء دولي واحد" يقودها الاتحاد الدولي - وقد نشأت في إحدى مناطق جمهورية الكونغو الديمقراطية غير المتضررة من نزاع مسلح - أدرجت فيها لاحقاً أنشطة اللجنة الدولية المتصلة بفيروس إيبولا.

ولأول مرة، أرسل موظف معني بالتنسيق بين مكونات الحركة في إطار مواجهة الإحصارين إيداي وكينيث في موزامبيق. ويهدف هذا المنصب إلى خدمة المصالح المشتركة للحركة في حالات الطوارئ الواسعة النطاق وتقديم الدعم من أجل المساعدة على تهيئة ظروف مؤاتية لتنسيق أنشطة الحركة بصورة فعالة وفي الوقت المناسب. وأدى الموظف المعني بالتنسيق بين مكونات الحركة دوراً هاماً في المساعدة على وضع نهج فعال للحركة وتجنب الازدواجية في الجهود المبذولة. ومهد اجتماع قمة مصغرة بين الصليب الأحمر الموزامبقي Cruz Vermelha de Mocambique واللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية) والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد

الدولي) والبيان المشترك اللاحق السبيل لمنصة تنسيق ذات ثلاثة مستويات، تضم التنسيق على المستويات الاستراتيجية والتشغيلية والتقنية، وعلى المستوى الوطني، وعلى مستوى المناطق المحلية. وبصفة خاصة، كان التنسيق فعالاً جداً عندما ضرب الإعصار الثاني كينيث منطقة متضررة من النزاع في محافظة كابو ديلغادو. وعمل الصليب الأحمر الموزامبقي Cruz Vermelha de Mocambique واللجنة الدولية والاتحاد الدولي معاً كـ "فريق واحد"، في "عملية استجابة واحدة"، شملت استضافة موظفي الاتحاد الدولي في مكتب اللجنة الدولية في بيمبا، الواقعة في منطقة متضررة من النزاع.

وتضمنت التحديات التي تواجه التنسيق الفعال غياب نظام مؤسسي قائم لإدارة المعلومات على نطاق الحركة، وتبادل المعلومات بين مكونات الحركة، وتقديم تقارير عن استجابة الحركة على الصعيد الخارجي. وبالإضافة إلى ذلك، أدى طول الوقت المستغرق للتفاوض على الصياغة في البيانات والاتفاقات المشتركة إلى تأخير في إصدار هذه الوثائق.

وفي إندونيسيا، في سياق مواجهة الزلازل في لومبوك، مهد التفاعل السريع والمركز السبيل أمام التنسيق المتين بين مكونات الحركة بقيادة جمعية الصليب الأحمر الإندونيسي Palang Merah Indonesia. وفيما لم تُستخدم طريقة التمويل الممثلة في إصدار "نداء دولي واحد"، أدرج الاتحاد الدولي مبلغ ٥٠٠٠٠٠٠ فرنك سويسري في ندائه لأنشطة اللجنة الدولية، بما في ذلك أنشطة إعادة الروابط العائلية وأنشطة دفن رفات الموتي بطريقة لائقة. وفي اليمن وأوكرانيا، مؤلت اللجنة الدولية الخطة القطرية السنوية للاتحاد الدولي من أجل دعم تعزيز

قدرات الجمعية الوطنية وعمليات الاستجابة المحلية. وكانت روح التنسيق والتعاون بين مكونات الحركة واضحة مرة أخرى في هذه الحالات. وأتاحت اعتماد نهج مرن يتماشى مع السياق، الأمر الذي يتلاءم بين طموحات الحركة والقيود التشغيلية.

مقتطف من رسالة من موظف في الاتحاد الدولي إلى زملائه في اللجنة الدولية عند مغادرته موزامبيق :

"لقد كانت مهمة مشتركة حقاً، ساد فيها العمل وكان فيها التنسيق بين المنظمين متوقعاً في كل الأوقات. أشعر بالسعادة لأني كنت جزءاً من عملية النشر الأولى التي تعمل فيها كل مكونات الحركة معاً. وآمل في ألا تكون الأخيرة، لأنه يمكننا جميعاً تقديم مساهمات مفيدة جداً في العمليات المستقبلية."

ويتطلب التنسيق بذل جهود مستدامة ومنظمة على جميع المستويات كشرط للنجاح. ففي فوزيلا مثلاً، لم تُفَعَّل آليات التنسيق والتعاون حتى الآن. ومن أجل مواجهة مثل هذه الحالات، هناك حاجة إلى التفكير في سبب تفعيل التنسيق والتعاون في بعض السياقات وليس في سياقات أخرى والكيفية التي يمكننا بها تحسين ضمان اتباع نهج أكثر تساقفاً.

ورغم التحديات المحددة أعلاه، كانت هناك مكاسب حقيقية في التنسيق التشغيلي خلال الفترة المشمولة بالتقرير - مما ولد ميلاً تلقائياً إلى التنسيق في سياقات كثيرة لم يكن

موجوداً قبل خمسة أعوام مضت. ومن الضروري أن نحافظ على هذا الزخم، وأن نواصل الاستثمار في التنسيق والتعاون، مُقرِّين بالجهود التي لا يزال علينا أن نبذلها في هذا المجال لضمان تحقيق نتائج فعالة لصالح المجتمعات المحلية التي نساعدنا من خلال تحسين التنسيق.

٣- القرار المتعلق بتعزيز التنسيق والتعاون بين مكونات الحركة- الأنشطة

نظمت أفرقة تقنية تضم موظفين من اللجنة الدولية والاتحاد الدولي مجموعة من الأنشطة تنفيذاً لقرار عام ٢٠١٥، تحت إشراف وتوجيه الإدارة المشتركة للجنة الدولية والاتحاد الدولي. ودعت تلك الأفرقة الجمعيات الوطنية إلى المشاركة في الأنشطة أو استخدمت المنتديات الحالية للحركة من أجل جمع الخبرات التقنية ومدخلات أشمل من الحركة ٢٠١٥. وفي غضون ذلك، راقبت فرقة التنسيق العالمية المشتركة بين الاتحاد الدولي واللجنة الدولية عمل الأفرقة التقنية لضمان تجسيد أعمالها في العمليات الراهنة. وشجعت الزملاء على مواجهة حالات طوارئ جديدة في ظل روح التنسيق والتعاون واستخدام أدوات وعمليات التنسيق والتعاون منذ بدء العمل.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُنجِز ٢٨ نشاطاً من أصل ٣٠ نشاطاً كان مخططاً لها بصورة كاملة أو جزئية^١، مع الإقرار أيضاً بأن بعض الإجراءات تمثل تحوُّلاً بالنسبة إلى الحركة وسيستغرق تحقيقها وقتاً أطول. وبصورة خاصة، حُققَت مكاسب راسخة في إنجاز التشغيل المتبادل بين النظم الأمنية واللوجستية لكل من الاتحاد الدولي واللجنة الدولية. وهناك حاجة إلى مزيد من العمل سعياً إلى مواءمة النظم قدر الإمكان، لأن هذا الأمر شكل عائقاً أمام تحقيق مزايا التنسيق بالكامل.

وتجدر الإشارة إلى أنه بالنظر إلى طموح مبادرة التنسيق والتعاون بين مكونات الحركة في تغيير الأمور والطابع المعقد لتنفيذ الأنشطة المقترحة في أغلب الأحيان، أثار إطار السنتين لإعداد التقارير المنصوص عليه في القرار تحدياً. وبينما يمكننا تقديم تقارير عن الأنشطة المنجزة في هذه الفترة الزمنية، يصعب بيان الفرق الذي يحدثه التنسيق والتعاون من حيث التأثير التشغيلي على الأشخاص المتضررين إجمالاً. لذا يُستحسن فسح المجال للتأمل في الأمر خلال مرحلة أطول. وعليه، يُقترح اعتماد فترة أربع سنوات لتقديم تقارير، بتقديم تقرير مرحلي إلى مجلس المندوبين في سنة ٢٠٢١ وتقرير كامل إلى مجلس المندوبين في سنة ٢٠٢٣.

^١ خطة العمل مع تقييم التقدم للمُجرز متاح في الإنجيزيعة على الرابط التالي.

أ- التوعية بمبادرة التنسيق والتعاون بين مكونات الحركة

في ظل أولوية مبادرة التنسيق والتعاون بين مكونات الحركة المتمثلة في زيادة التوعية التعريف بالتنسيق والتعاون واستخدام أدوات التنسيق وآلياته، سُجّلت إنجازات مشجعة رغم تفاوتها. وأضيف محتوى جديد هام إلى مجموعة أدوات التنسيق والتعاون الشبكية، بما في ذلك الوثائق النموذجية ومقاطع الفيديو التدريبية والأمثلة على أفضل الممارسات. ومع ذلك، ما زالت هناك عقبات تقنية لم تسمح بمواصلة تطوير مجموعة الأدوات. وتتعلق هذه العقبات إلى حد كبير باستضافة الموقع الشبكي وإمكانية الاطلاع عليه وصيانته. ولا بد من نقل الموقع الشبكي إلى منصة أخرى مثل Fednet (شبكة الاتحاد الدولي) مع أن الغاية هي جعله موقعاً مفتوح المصدر، وأن يستطيع جميع الممارسين الدخول إليه من دون كلمة مرور. وحصلت التوعية بالتنسيق والتعاون على مستويات القيادة العليا- بما في ذلك في اجتماعات المديرين الإقليميين المشتركة والمؤتمرات الإقليمية. وبصرف النظر عن أوروبا، حققنا نجاحاً أقل في تكرار تركيز التنسيق والتعاون على البلدان، وفي إنشاء أفرقة دعم فنية للتعاون والتنسيق على المستوى الإقليمي. ومع ذلك، طبقت أدوات التنسيق والتعاون في معظم حالات الطوارئ الجديدة التي نشطت فيها الكثير من مكونات الحركة.

وأضيف محتوى التنسيق والتعاون إلى وحدات تدريبية عدة- دورة الاتحاد الدولي للتعبة والتأهب للعمل، والدورة التدريبية بشأن بروتوكول الإنذار الموحد. وأدرج بنجاح في الدورة التعريفية بالحركة في أوروبا وآسيا الوسطى. وسوف تُدرج أيضاً وحدات التنسيق والتعاون بما في ذلك مقاطع فيديو عن شهادات المشاركين، في إحدى أدوات التعليم الإلكتروني التي تُعدّ خلال عام ٢٠١٩.

وواصلت فرقة التنسيق المشترك المعنية بتعزيز التنسيق والتعاون الترويج لاستخدام أدوات التنسيق والتعاون في الاستعداد لمواجهة حالات الطوارئ. وفي بعض الحالات، أعدت هذه الأدوات أثناء حالة طوارئ (مثل العمل الجاري بشأن اتفاق التنسيق بين مكونات الحركة في موزامبيق). وفي حالات أخرى، تُستخدم أدوات التنسيق والتعاون في إطار عملية التخطيط، مثل خطط الحركة للتخطيط لحالات الطوارئ (يجري تحديث خطة الحركة للتخطيط لحالات الطوارئ في أرمينيا وأذربيجان، وتُعدّ خطة الحركة للتخطيط لحالات الطوارئ في أوكرانيا وبيرو) والخطط القارية للحركة. ولاحظنا عموماً انخفاضاً في الاهتمام بخطة الحركة للتخطيط لحالات الطوارئ، مع التركيز في سياقات ذات أولوية على الاستجابة الفعلية بدلاً من التخطيط لسيناريوهات محتملة. وفي سياقات أخرى، من المحتمل أن الشركاء لم يروا بعد القيمة المضافة لهذا التخطيط الجماعي. ومع استكمال المذكرة التوجيهية بشأن خطة الحركة للتخطيط لحالات الطوارئ والنموذج ذي الصلة، سوف تُرَوَّج هذه الأداة في أوساط الجمعيات الوطنية في البلدان التي تشهد خطورة عالية. وفي المستقبل، لا بد أيضاً من أن يكون هناك تركيز أكبر على تحسين تقييم الاحتياجات وتخطيطها ومراقبتها داخل الحركة.

ولا تزال التوعية بمبادرة التنسيق والتعاون في الحركة مهمة لتحقيق نجاحها. وتؤكد الأمثلة التشغيلية والأدلة السردية على أهمية التوعية بالتنسيق والتعاون بالاقتران مع عزم حقيقي لقادة مكونات الحركة في بلد ما على العمل معاً. ويمكن أن يفشل التنسيق والتعاون في الانطلاق بدون هذه الشروط المسبقة.

ولا تزال الفجوات القائمة في فهم السلوك التعاوني وتعزيزه واضحة في كل الحركة. ومن المحتمل أنه استُخِفَّ بإحجام بعض الأفراد عن المشاركة في التنسيق والتعاون وعدم تناوله بشكل مناسب. لذا، من المهم أن يبقى التدريب على التنسيق والتعاون وتعزيزها، وكذلك الترويج لأفضل الممارسات، أولوية لضمان أن تفهم القيادة والموظفون والمتطوعون هذا المفهوم ومنافعه. وتبيّن التجربة أنه عند تبسيط المفهوم من خلال تقديم أمثلة ملموسة على الإنجازات، فغالباً ما يكون هناك إقرار بضرورة تحسين التنسيق.

سبيل المُضي قُدماً

ينبغي التركيز بشكل مستمر على الجوانب التالية للتوعية بالتنسيق والتعاون:

- بناء القدرات لدعم تدريب الموظفين، ولا سيما الموظفين الجدد والمديرين القطريين في مجال التنسيق والتعاون.
- مواصلة الاستثمار في أنشطة التأهب والتخطيط المشترك وتنمية الجمعيات الوطنية.

- الاستثمار في تنسيق عملية تقييم الاحتياجات والتخطيط لحالات الطوارئ ورصدها.
- تشجيع الاستخدام الشامل لأدوات التنسيق والتعاون وآلياتها التي أثبتت أنها تضيف قيمة: على سبيل المثال، القمة المصغرة، ومنصة التنسيق بين مكونات الحركة على ثلاثة مستويات، والاتصالات المشتركة.
- الاستمرار في إضافة نماذج وأمثلة على أفضل الممارسات إلى مجموعة أدوات التنسيق والتعاون ونقل مجموعة الأدوات إلى منصة جديدة على الإنترنت.
- الاستثمار خصوصاً في تكوين المعرفة في أوساط الجمعيات الوطنية التي تعمل على الصعيد الدولي على مساعدة الجمعية الوطنية في البلد المتضرر والانخراط معها لضمان أن ترى قيمة نهج التنسيق والتعاون وفائدته.

ب- التشغيل المتبادل

"١" اللوجستيات

في ظلّ مجال الأولوية المتمثل في زيادة تطوير التشغيل المتبادل في نظم اللوجستيات بين مكونات الحركة، هناك ستة مجالات عمل: الخزونات، والدعم اللوجستي لبرنامج التحويلات النقدية، والمشتريات، وتطوير لوجستيات الجمعيات الوطنية، وإدارة أسطول المركبات، ومنصة لوجستيات الصليب الأحمر/الهلال الأحمر. وفي ما يلي تفاصيل عن الإنجازات والتحديات القائمة في مجال التباحث هذا.

- الخزون وأسطول المركبات: يجري الآن التشارك في استعمال عشر مواد من مواد الإغاثة واثني عشرة طرازاً من المركبات من سبعة مواقع تخزين مختلفة شهرياً وإاحتها لشركاء الحركة (القيمة ١٠ ملايين فرنك سويسري تقريباً). واثق على المواصفات والآليات المشتركة للمعاملات في مسودة إجراءات التشغيل الموحدة والاتفاق الخاص بالخدمات.

"لقد حققنا تقدماً هائلاً في فهم بعضنا بعضاً والتقارب، وفي العزم على زيادة التشغيل المتبادل وتقديم المزيد من الخدمات وبشكل أفضل من أجل زيادة تأثيرنا".

عضو في اللجنة التوجيهية المعنية بلوجستيات التنسيق والتعاون.

- المشتريات: أدرج الاتحاد الدولي واللجنة الدولية بنداً في جميع الاتفاقات الإطارية المتعلقة بالمشتريات من أجل تسهيل الاستفادة من العقود المتفاوض عليها والشروط المتفق عليها مع شركاء الحركة الآخرين. ويمكن اطلاع شركاء الحركة، بناء على الطلب، على عمليات مراقبة الجودة والظروف الاجتماعية والبيئية، التي يضطلع بها أخصائيو في اللجنة الدولية والأدوات.

- المساعدات النقدية: أحرز تقدم كبير في هذا المجال بدعم من الجمعيات الوطنية وأحد الموظفين المتفانين: استكملت عملية مواءمة إطار عمل خاص بكفاءة الموارد البشرية ومسار تعلم موظفي الخدمات اللوجستية العاملين في مجال برنامج التحويلات النقدية، ونظمت ست دورات تدريبية مشتركة بشأن المساعدات النقدية من أجل خدمات الدعم، ضمت مشاركين من كل الحركة. ووضعت أيضاً للمسات الأخيرة على مصفوفة المسؤولية والمساءلة والتشاور والاطلاع بغية إجراء عمليات تقييم السوق المشترك، ووافقت عليها اللجنة التوجيهية.

- تطوير لوجستيات الجمعيات الوطنية: وافق فريق عامل يضم عشر جمعيات وطنية والاتحاد الدولي واللجنة الدولية على نهج ومنهجية للحركة يوضح الأدوار والمسؤوليات ويحددان كيفية عملنا ومشاركتنا في البلدان ذات الأولوية. وقد أعدّ إطار أساسي بشأن الكفاءات اللوجستية للجمعيات الوطنية على أساس الأطر الأساسية للاتحاد الدولي واللجنة الدولية بشأن الكفاءات اللوجستية. ومن المقرر اختبار أداة تقييم مشتركة في نوفمبر ٢٠١٩ ستوضع على منصة مركز لوجستي يستطيع كل أعضاء الحركة النفاذ إليها عبر الإنترنت.

- منصة لوجستيات الصليب الأحمر / الهلال الأحمر: رأت إدارات اللوجستيات في الكثير من الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي واللجنة الدولية أن من شأن إنشاء منصة لوجستيات مشتركة للصليب الأحمر والهلال الأحمر يمكن أن يساهم في زيادة الفعالية والمردودية من خلال زيادة التعاون والتشغيل المتبادل وترشيدها. وأجريت دراسة جدوى، تحلل خمس عمليات تشغيلية رئيسية شارك فيها عدد من شركاء الحركة (اليمن وجنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية ونيجيريا وباكستان). وشملت الدراسة التشاور (من خلال

استقصاء) مع ثلاث وثلاثين جهة مستجيبة، وإجراء مقابلات منظمة مع خمسة وعشرين شريكاً للحركة وأربع منظمات خارجية (الأمم المتحدة وبعض المنظمات غير الحكومية). وستراعى التوصيات الواردة في التقرير التالي بغية تحسين التنسيق والتعاون في المستقبل.

ورغم التقدم الكبير المحرز وبالإشارة إلى زيادة مشاركة الموظفين من الجمعيات الوطنية واللجنة الدولية والاتحاد الدولي، لا تزال هناك تحديات كبيرة تتمثل في زيادة سرعة تطبيق مختلف الإنجازات المذكورة أعلاه في سياقات تشغيلية.. وهناك حاجة إلى مواصلة مواءمة النظم والإجراءات داخل الحركة (ضمن مجال اللوجستيات وعلى نطاق أوسع على حد سواء) من أجل أعمال المكاسب التي تحققت في مجال الخدمات اللوجستية بشكل كامل خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وسيطلب هذا الأمر التعامل مع مجموعة أوسع من الجهات المعنية والحصول على الموارد الكافية.

سبيل المُضي قُدماً

بالنظر إلى الإنجازات المُحققة حتى الآن، وبعد اجتماع التشاور المنعقد في يونيو ٢٠١٩ مع عدة جمعيات وطنية، ائثق على التركيز في الأعوام المقبلة على التشغيل المتبادل للوجستيات، بما في ذلك التخطيط المشترك، وإعداد المخزون مُسبقاً على الصعيد العالمي، واستراتيجيات حشد الموارد، سعياً إلى مواصلة العمل على مواءمة الإجراءات والنظم وإعداد اتفاق عالمي للتعاون عالمي. ولا يزال تطوير اللوجستيات فيما للجمعيات الوطنية ودعم سلسلة الإمداد المتعلقة بالمساعدات النقدية في حالات الطوارئ يتصدران قائمة الأولويات. وأخيراً، اعتُبر ضمان اتساق سلسلة الإمداد مع مبدأ "عدم إلحاق الأذى" - بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الاعتبارات البيئية- مجال تباحث محتمل أيضاً.

"١" الأمن

تضمنت الأولويات الأخرى في الفترة المشمولة بهذا التقرير زيادة تعزيز إدارة السلامة والأمن وتبسيطها ومواءمتها داخل الحركة. وفي ما يلي التقدم المحرز في هذا المجال.

قامت اللجنة الدولية والاتحاد الدولي بتحديد القواسم والنهج المشتركة وتحديثها وتوضيحها فيما يتعلق بدعم الأمن وإدارة الأزمات في الجمعيات الوطنية وعند العمل معاً. وبالتشاور مع شبكة منسقي الشؤون الأمنية التي تضم خمس عشرة جمعية وطنية، حدث وصلق الاتحاد الدولي واللجنة الدولية وثائقها الداخلية بغية توضيح الدعم الأمني المتاح بموجب شتى مستويات الاتفاق الأمني. ويتيح نهج الحركة الأمني هذا إمكانية أكبر للتوقع عند دعم تنسيق استجابة الحركة في أي سياق معين على الصعيد العالمي.

وفي ما يتعلق بتبسيط أدوات إدارة الأمن والتدريب لتعزيز القدرات الأمنية في الحركة، هناك عدد من الأنشطة منها:

- وضع تقويم تدريبي مشترك لتمكين أعضاء شبكة منسقي الشؤون الأمنية من الاستفادة من فرص التدريب.
- استكمال المعايير الدنيا للمستوى الثاني من منهج الحركة التدريبي في مجال الأمن (وحدة التدريب على الأمن الشخصي في النزاعات المسلحة والسياقات المعقدة).
- اللجنة الدولية نظمت دورة لتدريب المدربين لمدة ثلاثة أيام بشأن التوعية الأمنية والخبرة الميدانية لشبكة منسقي الشؤون الأمنية.
- أعد الاتحاد الدولي مجموعة أدوات "متاحة في السوق" من أجل التدريب على التوعية بالسياقات المعادية، متاحة لشركاء الحركة.
- وضع الصيغة النهائية للوثائق الأخرى، بما في ذلك استمارة "بيانات المعلومات الشخصية" للتحقق من هوية الشخص والقواعد المتعلقة بالأمن واستمارات الإفادة بالحوادث.

وتتشاور اللجنة الدولية والاتحاد الدولي أيضاً مع بعضها بشأن تحديث المنتجات الأمنية مثل دليل اللجنة الدولية بعنوان "البقاء على قيد الحياة" ودورة لاتحاد الدولي للتعليم الإلكتروني بعنوان "توخوا السلامة".

وتم التعاون في مجال الأمن وإدارة الأزمات في سياقات تشغيلية محددة صعبة كثيرة، تشمل نزاعات شديدة الخطورة أو غيرها من حالات العنف والمناطق المتضررة من الكوارث في جمهورية الكونغو الديمقراطية ونيجيريا وموزامبيق التي زادت فيها اللجنة الدولية دعمها الأمني لتحسين تلبية الاحتياجات الإنسانية بصورة مشتركة بين مكونات الحركة.

ويتعلق أحد التحديات الرئيسية بتعزيز مشاركة الجمعيات الوطنية في التأزر الأمني في إطار التنسيق والتعاون، وتعزيز القدرات. ومع أن جمعيات وطنية قليلة قادت الفرق العاملة التابعة لشبكة منسقي الشؤون الأمنية، يجب التشجيع على المزيد من المشاركة والتحكم في مجرى الأمور والقيادة المشتركة من أجل ضمان ترسيخ "روح التنسيق والتعاون" في نسيج الحركة الجماعي وبيئة العمل اليومية، بدلاً من أن تكون عملية يقودها الاتحاد الدولي واللجنة الدولية أساساً.

سبيل المُضي قُدماً

ينبغي أن يستمر الكثير من العمل الجاري بشأن الأدوات والتدريب والبنية في مجال الشؤون الأمنية لأن مجالات التباحث هذه أصبحت جزءاً لا يتجزأ من مشهد التعاون الأمني بين مكونات الحركة. وينبغي أن تتضمن الأولويات تعزيز الإجراءات والأدوات الحالية المطبقة في ممارسات إدارة الشؤون الأمنية اليومية.

"٢" الاستنفار

زيادة التشغيل المتبادل لقدرات الاستنفار في مكونات الحركة شكلت أولوية إضافية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومن أجل تسهيل هذه المهمة والعمل بإحدى توصيات الفريق العامل المعني بالكوارث والأزمات، تتكيف الفرق العاملة التقنية التابعة لوحدات مواجهة الطوارئ مع زيادة مشاركة الحركة وتنتشر لهذه الغاية. ونظمت في يونيو ٢٠١٨ اجتماعات أربعة أفرقة عاملة تقنية تابعة لوحدات مواجهة الطوارئ (الإغاثة واللوجستيات قاعدة العمليات والصحة) بمشاركة الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي واللجنة الدولية. وتُعقد خمسة اجتماعات خلال عام ٢٠١٩ (الماء والصرف الصحي والنظافة الصحية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات السلوكية واللاسلكية واللوجستيات، والصحة، والإغاثة). وجمعت اجتماعات الاستنفار العالمي كل مكونات الحركة في عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩.

وتضع الأفرقة التقنية والمعنية بالاستنفار الصيغة النهائية لمواصفات الموظفين من أجل اتساق مواصفات موظفو الاستنفار في الحركة في أكثر من ٦٠ مجالاً. وسيكون لهذا الاتساق في صياغة أطر الكفاءات آثار تتعدى الاستنفار. ويشكل إنجازاً كبيراً من حيث مواصفات الكفاءات الأساسية والتقنية. وبالإضافة إلى مواصفات الموظفين المنسجمة أو المتسقة بين الاتحاد الدولي واللجنة الدولية، أعدت مواصفات الموظف المعني بالتنسيق بين مكونات الحركة بصفة خاصة للعمل مع مختلف مكونات الحركة المشاركة في عملية معينة. واختُبرت وظيفة الموظف المعني بالتنسيق بين مكونات الحركة في عملية النشر في موزامبيق مؤخرًا.

وتدعم عملية ترشيح الاستنفار اتساق بعض الدورات التدريبية المتعلقة بالاستنفار ومواءمتها. وعلى سبيل المثال، يتشارك الاتحاد الدولي واللجنة الدولية في إعداد دورة تدريب أول موظف معني بالتنسيق بين مكونات الحركة. ومن المقرر عقدها في نوفمبر ٢٠١٩. وبالإضافة إلى ذلك، تستكشف اللجنة الدولية والاتحاد الدولي سبل زيادة انتقال موظفي الاستنفار في الجمعيات الوطنية على نطاق الحركة من خلال تحسين اتساق إجراءات التشغيل الموحدة.

سبيل المُضي قُدماً

من شأن الدروس المستفادة من التجارب التشغيلية الأخيرة التي استُخدمت فيها آليات استنفار و/أو موظفين معينين بالاستنفار، بما في ذلك عملية مكافحة إيولا في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومواجهة الإعصارين المداريين في موزامبيق، أن تؤكد الأهمية المستمرة لاتساق الاستنفار بغية تحسين مواجهة الحركة لحالات الطوارئ.

وتشمل أولويات الفترة المقبلة توضيح عمليات نشر الموظفين المعنيين بالتنسيق بين مكونات الحركة، بما في ذلك الاتفاق على مسببات النشر والترتيبات مع المكون الذي ينشر موظفيه. وعند انتهاء تدريب الموظفين المعنيين بالتنسيق بين مكونات الحركة (المقرر عقده في نوفمبر ٢٠١٩) وبوجود مجموعة من الموظفين المدربين، سنكون مستعدين لعمليات نشر أكثر منهجية في حالات طوارئ كبرى. ولا بد أيضاً من الاضطلاع بأعمال إضافية من أجل استكشاف مجالات لمواءمة آليات النشر وأدواته سعياً إلى تحقيق أقصى قدر ممكن من فعالية مجمل عمليات استجابة الحركة التي تستند إلى تقييم الاحتياجات والتخطيط والمراقبة بشكل منسق.

وستتمثل التحديات الرئيسية في زيادة التكامل والفعالية إلى أقصى حد بين مكونات الحركة في مواجهة الأزمات التي طال أمدها، وضمان اضطلاع الجمعية الوطنية للبلد المتضرر بدور مركزي ولكنه مدعوم تماماً في كل استجابة، وتوسيع نطاق مشاركة الجمعيات الوطنية لتشمل الجوانب ذات الصلة بالاستنفار في عملية التنسيق والتعاون.

(ج) حشد الموارد

استمر المجال الأخير ذو الأولوية في تحسين التماسك في حشد الموارد وتطوير الطرائق التي تضمن كفاءة التكلفة ومصداقية استجابة الحركة. وأُطلق في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ "النداء الدولي الواحد" (ينظم في إطاره مكون واحد من مكوبي الحركة حملة تمويل باسم المكونين) للتصدي لتفشي فيروس إيبولا في جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما أطلقت عدة حملات منسقة (ولكن مع أدوات تمويل منفصلة) بما في ذلك من أجل بنغلاديش وإثيوبيا وموزامبيق وأيضاً فنزويلا/ وكولومبيا والمنطقة استجابةً لترحال السكان. ولمواصلة تعزيز التنسيق، زادت اللجنة الدولية والاتحاد الدولي عدد الجلسات الإعلامية المشتركة بشأن العمليات والمخصصة للبعثات الدائمة في جنيف فيما يتعلق بالنداء الدولي الواحد والنداءات المنسقة على حد سواء. وقد لقيت هذه المبادرة ترحيب البعثات التي أعربت عن تقديرها لهذا المستوى من التنسيق وعن أهمية هذه الجلسات الإعلامية وفائدتها. وبالإضافة إلى ذلك، زودت اللجنة الدولية والاتحاد الدولي الجمعيات الوطنية برسائل الحركة بشأن الاستجابات التشغيلية كي تُستخدم عند إطلاق حملات جمع التبرعات أو عند التحدث مع الجهات المانحة المؤسسية. وشهد التنسيق بين الاتحاد الدولي واللجنة الدولية زيادة أيضاً في مجال نداءات الجمعيات الوطنية الشريكة التي تشارك فيها اللجنة الدولية وفي نداء الشركاء بقيادة الاتحاد الدولي من أجل تقديم مستجدات عن استجابتها التكميلية.

وكانت إحدى المهام ذات الأولوية هي دراسة الدروس المستخلصة من طريقة تمويل النداء الدولي الواحد وتنظيم عمليات أخرى بناءً على نتائج الدراسة. واقترحت طريقة توجيه نداء دولي واحد، التي كانت إحدى نتائج القرار السابق بشأن التنسيق والتعاون، من أجل: (أ) الاستفادة من تكامل المكونين المكلفين بتوجيه نداءات دولية؛ (ب) زيادة مجمل التمويل.

وتماشياً مع نهج متعمد للتعليم بالممارسة، كلفت حملة خارجية بإجراء مراجعة للنداء الدولي الواحد وقد أُنجرت في الربع الأخير من عام ٢٠١٨. ويرز التقرير التالي مواطن القوة وأوجه القصور في الطريقة، وكذلك مجالات التحسين على أساس الخبرات المكتسبة في عدد محدود من السياقات، إذ يحذر من استخدام طريقة النداء الدولي الواحد قبل تنفيذ هذه التوصيات. ويقترح التقرير بالتحديد إجراء التحسينات التالية: (أ) ضرورة تحديد إطار استراتيجي أفضل بشأن الطريقة (الغرض والسبب)، (ب) الحاجة إلى شروط مسبقة لاستخدامه (الزمان والمكان)، (ج) الحاجة إلى وضع الصيغة النهائية لإجراءات التشغيل الموحدة والنماذج لإرشاد استخدامهما (الكيفية)، (د) الحاجة إلى تحسين الرصد، (هـ) آليات التعلم. ويقتر التقرير أيضاً بأن المسائل الأشمل التي تتجاوز نطاق حشد الموارد أثرت على فعالية النداء الدولي الواحد. ويقدم توصيات بشأن تكامل الحركة والتنسيق التشغيلي، فضلاً عن أنشطة تنمية الجمعيات الوطنية على الأمد الطويل.

وعقدت مشاورات حول التقرير بين اللجنة الدولية والاتحاد الدولي ومع الجمعيات الوطنية من خلال مؤتمرات هاتفية نُظمت في يوليو ٢٠١٩ من أجل تلقي تعليقات واقتراحات بشأن سبيل المضي قدماً.

سبيل المضي قدماً

ساعدت تجربة النداء الدولي الواحد الاتحاد الدولي واللجنة الدولية على تحسين المعرفة بالآخر والاستفادة من وجود الآخر في العمليات الميدانية. وبرهنت للمانحين أن المؤسستين كلتيهما جادتان في العمل معاً، ولا تزالان ملتزمتين تماماً بروح التنسيق والتعاون ومواصلة استكشاف السبل لضمان التنسيق وتكامل استخدام الموارد، ولا سيما في حالات الطوارئ الكبيرة والمعقدة. واستنتاج المستشارين أن آلية النداء الدولي الواحد تعمل بشكل أفضل في سياقات تنسم فعلاً بتنسيق قوي بين مكونات الحركة هو دليل على استمرار الحاجة إلى إحراز تقدم في مبادرة التنسيق والتعاون، بطريقة شاملة، ودعم الاستجابة المحلية للجمعيات الوطنية والاستفادة على أفضل نحو من التكامل بين الاستجابة المحلية والدولية.

ومع ذلك، واعتراً بأن هذه المراجعة كانت مراجعة مبكرة لمبادرة جديدة، تؤكد مختلف الخبرات الميدانية المكتسبة حتى الآن أن استخدام طريقة النداء الدولي الواحد يستغرق وقتاً طويلاً، ولا سيما بسبب اختلاف النظم والإجراءات المالية للاتحاد الدولي واللجنة الدولية.

وبالنظر إلى نتائج التقرير والمشاورات التي أُجريت منذ ذلك الحين، تعطي اللجنة التوجيهية المعنية بالتعاون والتنسيق الأولوية حالياً لاستخدام "النداءات المنسقة" التي تنسم إدارتها ببساطة أكبر ولكنها لا تستبعد تفعيل طريقة النداء الدولي الواحد إذا رأت أن الشروط الأساسية استوفيت. وفي حالة النداءات المنسقة، تختار الحركة سرداً مشتركاً، وتقدمه بصورة مشتركة إلى المانحين، مع استخدام أدوات تمويل منفصلة. وساهم قبول المانحين بهذه النداءات وسهولة طريقة العمل بها في حالات الطوارئ في جعلها الحد الأدنى من المعايير التي ينبغي تطبيقها في حالات الطوارئ في المستقبل.

وجاء في التعليقات الواردة من الجهات المانحة أن التوضيح المشترك وتنظيم الجلسات الإعلامية وتقديم البيانات بصورة مشتركة، غيرت الطريقة التي ينظر بها المانحون إلينا باعتبارنا "العقاد الأحمر" - حيث أصبحنا أسهل فهمًا وأكثر تماسكاً وقابلية للتنبؤ. ومن المهم مواصلة العمل مع الجهات المانحة لضمان أن يؤدي هذا التوضيح المتزايد إلى ارتفاع في التمويل. وكأحد المزايا الإضافية التي تتجاوز نطاق طريقة النداء الدولي الواحد، تلقينا دعوات مشتركة لحضور فعاليات رئيسية، إذ طُلب منا تقديم تحليل مشترك عن القضايا الإنسانية الرئيسية.

ومع ذلك، فيما يجب أن يبقى التركيز على تحسين الانساق بين الاتحاد الدولي واللجنة الدولية في مجال إصدار نداءات دولية، لا بد من أن تلتزم عملية التنسيق والتعاون بتحسين إشراك الجمعية الوطنية للبلد المتضرر والجمعيات الوطنية الشريكة في تخطيط الاستجابة الجماعية بوصفها مصادر إجراء مشترك من أجل حشد الموارد.

٤- ما يتضمنه تعزيز التنسيق والتعاون بين مكونات الحركة

يساهم التنسيق والتعاون في تغيير العقلية (ما يسمى بـ"روح التنسيق والتعاون") نحو مزيدٍ من الافتتاح على التنسيق في مجالات غير مشمولة رسمياً في العملية. وفي ما يلي بعض الأمثلة على ذلك.

العلاقات المدنية/العسكرية: أدى تزايد مشاركة الهيئات العسكرية في مواجهة حالات الطوارئ إلى إطلاق الحركة مبادرة تشجع على زيادة التعاون عند مشاركة مثل هذه الهيئات. ومن شأن إعاقة موظفي اللجنة الدولية إلى الاتحاد الدولي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ للاضطلاع بأنشطة ذات صلة بالعلاقات المدنية/العسكرية، وتكثيف الأدوات والممارسات على نطاق الحركة، وإعداد مبادئ توجيهية ودورات تدريبية مشتركة، أن تعزز تعاون الحركة مع الهيئات العسكرية. وبدأت مبادرات مماثلة في منطقة الأمريكتين. والتزمت مناطق أخرى بالمضي قدماً في نهج العلاقات المدنية/العسكرية. وأنشئ منصب مشترك للمستشار بشأن العلاقات المدنية/العسكرية بين اللجنة الدولية والاتحاد الدولي في أواخر عام ٢٠١٨. وتنفذ خطة عمل تشمل وضع إطار تشغيلي مشترك، وإقامة شبكة على نطاق الحركة تضم الموظفين الذين يعملون في مجال العلاقات المدنية/العسكرية وأنشطة التوعية والمناصرة.

برنامج التحويلات النقدية: كان التنسيق قوياً بين مكونات الحركة في برنامج التحويلات النقدية من خلال الفريق الاستشاري المعني بالشؤون النقدية وفريق النظراء العامل المعني بالشؤون النقدية. وقد حددا أهدافاً تلخص طموح الحركة بوصفها جهة عالمية رائدة في مجال تنفيذ برامج عالية الجودة للمساعدات النقدية. إذ تهدف الحركة بحلول عام ٢٠٢٠ إلى تقديم مليار فرنك سويسري في شكل مساعدات نقدية وفي شكل القسائم، وتقديم مبالغ نقدية في ١٠٠ بلد، ودعم ٥٠ جمعية وطنية بواسطة أنشطة التثقيف النقدي. وتُبين مبادرة الحركة "عدّ النقود" أن المبلغ النقدي الذي وزّع على الصعيد العالمي في عام ٢٠١٨ ارتفع من ٨٠٠ مليون فرنك سويسري إلى ٨٢٥ مليون فرنك سويسري، واستفاد منه خمسة ملايين شخص في ٥٢ بلداً.

مشاركة المجتمع المحلي والمساءلة: وضعت مبادرة التزامات الحركة وإجراءاتها الدنيا بشأن التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة بالتشاور مع أكثر من ٢٠ جمعية وطنية. وستقدّم في إطار قرار خلال انعقاد مجلس المدوِّين لعام ٢٠١٩.

٥- الخاتمة وسبيل المُضي قُدماً

يتضح من خبرتنا منذ عام ٢٠١٣ أن تحسين التنسيق ممكن وهو إجراً عملية تدريجية تعزز الطابع الجماعي للحركة وأجزاءها. وأسفرت هذه العملية عن توطيد التنسيق في عدد من عمليات الاستجابة خلال الفترة قيد النظر (٢٠١٧-٢٠١٩). وعززت ميل الحركة التلقائي إلى التنسيق بطرق لم تكن موجودة قبل خمسة أعوام. ومن شأن التطورات في المجالات التقنية، مثل تحسين التشغيل المتبادل في مجال اللوجستيات والأمن والاستنفار وزيادة عدد الأدوات والدورات التدريبية أن تساعد على تسهيل التنسيق التشغيلي. وساعد التقدم الذي أحرزناه في مجال التنسيق والتعاون، بما في ذلك التوضع المشترك، الجهات المانحة والجهات المعنية الأخرى على اعتبار "العقاد الأحمر" شريكاً أكثر تماسكاً ويسهلاً للتنبؤ به. الأمر الذي ولّد توقعات بشأن طريقة عملنا الآن، وسوف نواصل العمل بصفتنا الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر.

ورغم هذه التطورات، يظل التنسيق مسعىً معقداً يتطلب على تحديات. ويمثل أحد التحديات الرئيسية في ضمان تنمية الزملاء في الحركة عقلية التنسيق - ويمكن أن يشكل هذا الأمر عقبة أكبر من انعدام التوافق التقني أو البنيوي. وكانت القيادة السياسية الملتزمة حاسمة في تقدمنا. ويجب الحفاظ عليها ومواصلة تطويرها لتجنب العودة إلى المواقف والممارسات التنافسية القديمة. وعلى الرغم من الصعوبات المرتبطة بالتنسيق، فإن الأمر يستغرق وقتاً وجهداً. لا بدّ من أن تفهم القيادة جيداً المنافع على جميع مستويات الحركة. وبشكل تنسيق حشد الموارد في الحركة أيضاً تحدياً. وفي بعض السياقات، قربتنا من بعضنا كحركة، وخلقت في حالات أخرى صعوبات. وعليه، اختبرت نماذج مختلفة بنتائج متفاوتة ولكنها نالت عموماً تقدير الجهات المانحة. وبشكل الحصول على بيانات كمية صحيحة عن أرباح التنسيق التشغيلية تحدياً إضافياً. غير أن الأدلة النوعية تشير إلى أننا نحرز تقدماً ملموساً.

وينصب تركيز التنسيق والتعاون حتى الآن على إتاحة تنسيق شامل يمكن التنبؤ به بين مكونات الحركة كطريقة أفضل للعمل معاً. وإذ بيننا ذلك الأساس وأظهرنا أنه أمر ممكن ومفيد، لدينا طموح أكبر للمستقبل. وبفضل القيادة السياسية اللازمة والالتزام المستمر، سيكون الهدف من المرحلة التالية - تعزيز التنسيق والتعاون في الحركة رقم ٢ - هو زيادة إمكانات الحركة إلى أقصى حد وتحقيق استجابتها على المستوى الأمثل. ومن أجل تحقيق ذلك، يجب أن تنجح هذه المرحلة الجديدة في تحسين دمج الجمعيات الوطنية، على الصعيدين الاستراتيجي والتشغيلي، وفي ضمان أن تستثمر جميع مكونات الحركة استثماراً أكبر في العملية.

ومن المقترح أن يركز تعزيز التنسيق والتعاون في الحركة رقم ٢ على سبعة مجالات ذات أولوية، منها عنصران أساسيان وخمسة عوامل داعمة أساسية من أجل التنسيق بين مكونات الحركة. وتُنظّم هذه الأولويات حول الطموح الشامل لتحقيق استجابة إنسانية فعالة ومؤثرة.

ويمثل العنصر التأسيسي الأول في ضمان استخدام المهام والمسؤوليات التشغيلية التي أسندتها الدول و/أو الحركة نفسها لمكونات الحركة بطرق منسقة. ولا تنفي هذه المهام والمسؤوليات بعضها بعضاً ولكن ينبغي ممارستها بطريقة تكملية دعماً لتنفيذ العمليات والتأثير على الجهات المعنية بغية تشجيع الأطراف المعنية على توسيع نطاق تغطية الحركة ووصولها إلى المستفيدين من خدماتها وقبولها.

والعنصر التأسيسي الثاني هو زيادة تمويل عمليات الحركة. وبناءً على توصيات مراجعة النداء الدولي الواحد، ينبغي أن تكفل الحركة فهم عملية حشد الموارد وتماسكها وقابلية التنبؤ بها، وأن تكون النداءات المنسقة المطلوب الأدنى. ومن شأن الجهود المستمرة لتعزيز رؤية عمليات الحركة من خلال جمع بيانات متينة ونقل المعلومات في الوقت المناسب عن أثر الحركة أنها ستمكّن الجهات المانحة الداخلية والخارجية من معرفة فرص الاستثمار المشترك والتأثير الجماعي بشكل كامل.

وسوف تتيح العوامل التمكينية الخمسة التالية المتعلقة بالعمل الفعال المشترك بين مكونات الحركة الربط مع مجالات العمل القائمة ضمن التنسيق والتعاون وخارجه:

ومن أجل إعمال المكاسب المحققة حتى الآن إعمالاً كاملاً، ينبغي متابعة الاضطلاع بعمل إضافي بشأن النظم والإجراءات المتعلقة بالتشغيل المتبادل ما بعد عام ٢٠١٩. وفيما أُحرز تقدم مشجع في مجالات اللوجستيات والأمن والاستنفار، فقد تازم مجالات عمل أخرى حيث سينعكس تعزيز التشغيل المتبادل لنظمتنا في زيادة التأثير التشغيلي.

ومن شأن فهم واستخدام قدرات كل مكون من مكونات الحركة للمساهمة في عملية استجابة إنسانية، بما في ذلك الكفاءات المحلية للجمعيات الوطنية، أن يساعدان على ضمان تزويد العمليات بخدمات مناسبة وفعالة. وستؤدي هذه الاستثمارات إلى تسريع تفعيل التنسيق والتعاون في السياقات التشغيلية وتحسين قدرتنا الجماعية على تكييف الاستجابة لحالات الطوارئ عند الحاجة.

وتعد التوعية بالتنسيق والتعاون أساسية في عملنا بصورة فعالة بصفتنا حركة. ومن شأن الاستثمار المتواصل في التوعية بالتنسيق والتعاون، على سبيل المثال من خلال تدريب الموظفين الجدد والمدربين القاطنين، وتشكيل مجموعة من الموظفين المعنيين بالتنسيق بين مكونات الحركة، أن يساعد على فهم أدوار الحركة وأن يساعد على ضمان التأهب الجماعي للاستجابة. وسنواصل أيضاً تطوير مجموعة أدوات التنسيق والتعاون، مع التفكير في ما إذا كانت الأدوات الأخرى مطلوبة لسياقات مختلفة وبعد انتهاء تقييم ما نجح في العمليات.

وكان البعد المحلي لاستجابة الحركة ومسألة تفاعلها مع الاستجابة الدولية ذات الصلة دائماً في صميم عمليات الحركة. وازداد أهمية مع جدول أعمال توطین العمل الإنساني. وإن أحد المجالات الأخرى ذات الأولوية هي تعزيز الاستجابة المحلية والدولية التكميلية التي تعزز قدرة الجمعية الوطنية في البلد المتضرر وترسخ التأثير التشغيلي والاستدامة الطويلة الأجل.

وأخيراً والأهم من ذلك، من الأساسي أن نعزز قدرتنا الجماعية على أن نكون أول المستجيبين المحليين والدوليين لحالات الطوارئ، وأن نزيد استجابة الحركة في الوقت المناسب وبشكل ملائم بما يتماشى مع طموحاتنا. وسيعزز هذا الأمر مكانة الحركة بصفقتها همة مستجيبة عالمية رئيسية.

ويبرهن التقدم الراجح المحرز حتى الآن في سياق عملية التنسيق والتعاون أننا في رحلة في الاتجاه الصحيح، لفائدة تأثيرنا الجماعي والمجتمعات المحلية التي نساعدنا. وأدت إنجازات التنسيق والتعاون إلى وضع أساس وتوقعات للحركة كي تعمل معاً. وحان الوقت لرفع مستوى المناقشات والممارسات لإطلاق عنان الإمكانيات الكاملة للحركة وضمان التحول المستدام، بعدما أثبتنا أنه يمكن تحقيق ذلك وأنه في المتناول.